



ورقة بحثية حول:

"اَلْأَثَرُ اَلِاقْتِصَادِيُّ وَالِاجْتِمَاعِيُّ وَآلِيَّاتُ اَلتَّكَيُّفِ وَالتَّجَاوُزِ لِعُمَّالِ اَلضَّفَّةِ اَلْغَرْبِيَّةِ اَلْمُسَرَّحِينَ مِنْ اَلْعَمَلِ فِي اَلِاقْتِصَادِ اَلْإِسْرَائِيلِيّ"

اعداد:

مؤيد عفانة

كانون أول 2023

اَلْأَثَرُ اَلِاقْتِصَادِيُّ وَالِاجْتِمَاعِيُّ وَآلِيَّاتُ اَلتَّكَيُّفِ وَالتَّجَاوُزِ لِعُمَّالِ اَلضَّفَّةِ اَلْغَرْبِيَّةِ اَلْمُسَرَّحِينَ مِنْ اَلْعَمَلِ فِي اَلِاقْتِصَادِ اَلْإِسْرَائِيلِيِّ – 2023

منشورات مركز بيسان للبحوث والإنماء- فلسطين (2023)

حقوق الطبع والنشر محفوظة لـ:

مركز بيسان للبحوث والإنماء
Bisan Center
for Research & Development

إعداد: **مؤيد عفانة**

فهرست المحتويات

الرقم	البند	رقم الصفحة
1	مقدمة	4
2	هدف الورقة البحثية	4
3	أهمية الورقة البحثية	4
4	منهجية الورقة البحثية	5
5	الفرضيات	5
6	الأدوات البحثية	6
7	- الحق في العمل في المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية	7
8	- العمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر والمستوطنات الإسرائيلية (السياق التاريخي، وحقائق وأرقام)	9
9	- العمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر والمستوطنات الإسرائيلية في أرقام.	12
10	- الأثر الاقتصادي والاجتماعي وآليات التكيف لعمال الضفة الغربية المُسرّحين من العمل في الاقتصاد الإسرائيلي.	16
11	- آليات التكيف والتجاوز لعمال الضفة الغربية المُسرّحين من العمل في الاقتصاد الاسرائيلي	18
12	- آليات الاستجابة لدى الجهات الحكومية والتمثيلية القائمة.	23
	- الحاجة الى خطط وسياسات وإجراءات جوهرية تجاه الانفكاك الاقتصادي الفعلي عن إسرائيل.	30
13	الاستنتاجات والتوصيات	31
14	- الاستنتاجات	31
15	- التوصيات	33

16	– المراجع والمصادر	35
17	– الملاحق	37

مقدمة،

منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وبالتزامن مع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، أقدمت دولة الاحتلال الإسرائيلي على تسريح عمال الضفة الغربية وقطاع غزة العاملين داخل الأخضر، وعملت على اغلاق المناطق داخل الخط الأخضر، وفرض اغلاق شامل على مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أغلقت المستوطنات الإسرائيلية أمام العمالة الفلسطينية، الأمر الذي أدى الى تسريح حوالي (205) ألف عامل فلسطيني، منهم حوالي (18,500) عامل من قطاع غزة، وحوالي (6,000) عاملة أنثى، مما خلق أزمات اقتصادية واجتماعية لهؤلاء العمال، خاصة مع انكماش الدورة الاقتصادية في الضفة الغربية، وشللها الكامل في قطاع غزة، وبالتالي بقي هؤلاء العمال في مهب الريح، ودون عمل، ودون القدرة على الوفاء بالتزاماتهم المعيشة والمالية والاجتماعية، خاصّة مع عدم وجود جهود حكومية، أو غير حكومية، كافية لمساندة العمال، مما أدى الى انكشافهم مالياً، ومواجهتهم لإشكالات قانونية واقتصادية واجتماعية، يزداد أثرها السلبي طردياً مع طول أمد الأزمة.

هدف الورقة البحثية،

- استكشاف جوانب الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تسببت في ايقاف العمال الفلسطينيين العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي.
- استكشاف آليات وطرق التكيف والتجاوز التي يتبعها العمال في التعامل مع التحديات التي تواجههم نتيجة انقطاعهم عن العمل في الاقتصاد الإسرائيلي.
- التعرف على انعكاسات تسريح العمال على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية في الضفة الغربية.
- التعرف عل آليات الاستجابة لدى الجهات الحكومية والتمثيلية القائمة.

أهمية الورقة البحثية،

تكتسب هذه الورقة البحثية أهمية خاصة كونها تبحث في اَلْأَثَرُ اَلِاقْتِصَادِيُّ وَالِاجْتِمَاعِيُّ وَآلِيَّاتُ اَلتَّكَيُّفِ وَالتَّجَاوُزِ لِعُمَّالِ اَلضَّفَّةِ اَلْغَرْبِيَّةِ اَلْمُسَرَّحِينَ مِنْ اَلْعَمَلِ فِي اَلِاقْتِصَادِ اَلْإِسْرَائِيلِيِّ، وهو موضوع

حديث، وهام، وله أثر وتداعيات اجتماعية وقانونية واقتصادية مباشرة على حوالي مليون فلسطيني، كون معيليهم من العاملين داخل الخط الأخضر والمستوطنات، وأيضا له آثار غير مباشرة على مجمل الواقع الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني، كون قضية العمال العاملين داخل الخط الأخضر، قضية مرتبطة بالدورة الاقتصادية ككل في فلسطين، ومرتبطة اجتماعيا مع المجتمع الفلسطيني، كما تكتسب الورقة البحثية أهمية خاصة، كونها اعتمدت منهجية علمية كيفية، تتنوع فيها الأدوات البحثية بما يشمل المقابلات مع كافة الجهات ذات الصلة من مؤسسات حكومة وصنّاع قرار، إضافة الى ورش عمل بؤرية مع العاملين أنفسهم المتضررين من كلا الجنسين، الأمر الذي سيوفر رؤية للأثر الاقتصادي والاجتماعي وآليات التكيف والتجاوز لعمال الضفة الغربية المُسرّحين من العمل داخل الخط الأخضر، وتوصيات علمية عملية للمساهمة في التخفيف من تلك الآثار.

المنهجية المعتمدة،

تم اعتماد منهجية علمية قائمة على المنهج الوصفي التحليلي، والذي تضمن:

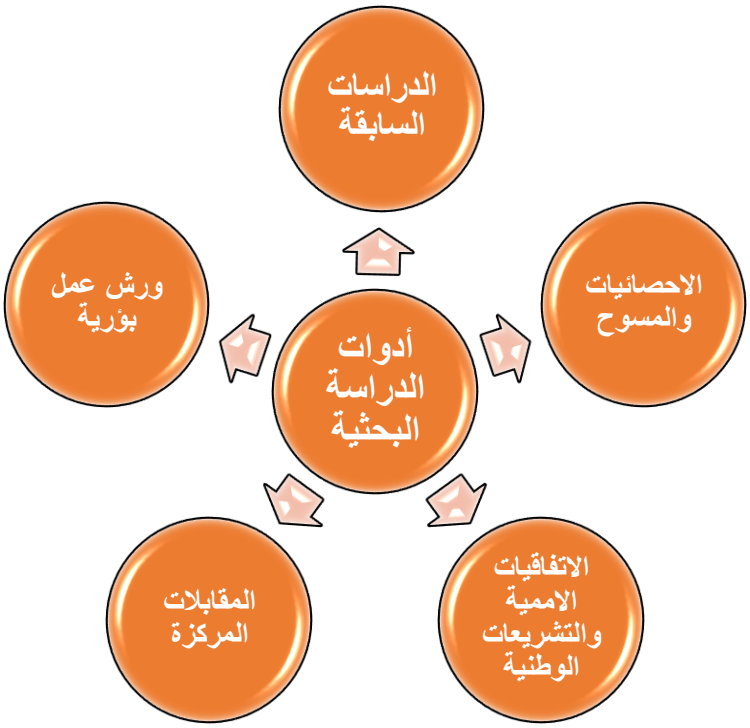
- مراجعة الأدبيات والاحصائيات ذات الصلة.
- تحديد الأسئلة الخاصة بأدوات الدراسة البحثية (ورش العمل البؤرية، والمقابلات المخصصة مع الجهات ذات الصلة) بناء على الإطار المرجعي للورقة، والأدبيات والاحصائيات ذات الصلة.
- تنفيذ ثلاث ورش عمل بؤرية مع العمال والعاملات العاملين داخل الخط الأخضر، وبما يشمل متغيرات ديمغرافية متعددة، والتوزيع الجندري، والجغرافي، والعُمري، وطبيعة العمل.
- عقد 3 مقابلات متخصصة مع الجهات الرسمية ذات الصلة، وتحديداً (وزارة العمل، وزارة الاقتصاد الوطني، وسلطة النقد الفلسطينية).
- أعداد توصيات قابلة للتطبيق واقتراح وآليات التكيف والتجاوز لعمال الضفة الغربية المُسّرحين من العمل في الاقتصاد الإسرائيلي.

فرضيات الورقة البحثية،

- تعرض العمال الفلسطينيين العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي الى أزمة متعددة الأبعاد: اقتصادية، اجتماعية، قانونية، بسبب ايقافهم عن العمل في الاقتصاد الإسرائيلي.

- لا توجد آليات وطرق جوهرية للتكيف والتجاوز، يتبعها العمال في التعامل مع التحديات التي تواجههم نتيجة انقطاعهم عن العمل في الاقتصاد الإسرائيلي، وانما إجراءات فردية، وضمن المتاح للتخفيف من أثر الأزمة.
- لا توجد جهود حكومية أو غير حكومية كافية، لمساندة العمال، والاستجابة لاحتياجاتهم تبعاً لحجم التحديات القانونية والاقتصادية والاجتماعية.

الأدوات البحثية،



الحق في العمل في المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية

نصّت المواثيق الدولية، والتشريعات الوطنية على الحق في العمل، حيث نص **الإعلان العالمي لحقوق الانسان، في** المادة رقم (23) على: لكلِّ شخص حقٌّ العمل، وفي حرّية اختيار عمله[1].

كما نص **العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في** المادة رقم (7) على: تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بما لكل شخص من حق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية تكفل على الخصوص:

(أ) مكافأة توفر لجميع العمال، كحد أدنى:

"1" أجر منصفا، ومكافأة متساوية لدى تساوى قيمة العمل دون أي تمييز، على أن يضمن للمرأة خصوصا تمتعها بشروط عمل لا تكون أدنى من تلك التي يتمتع بها الرجل، وتقاضيها أجرا يساوى أجر الرجل لدى تساوى العمل،

"2" عيشا كريما لهم ولأسرهم طبقا لأحكام هذا العهد[2].

كما تضمنت اتفاقيات العمل الدولية على العديد من النصوص، حول الحق في العمل[3].

أما على صعيد التشريعات الوطنية، فقد نص **القانون الأساسي الفلسطيني**، في المادة رقم (25) على:

1. العمل حق لكل مواطن وهو واجب وشرف وتسعى السلطة الوطنية إلى توفيره لكل قادر عليه.
2. تنظم علاقات العمل بما يكفل العدالة للجميع ويوفر للعمال الرعاية، والأمن، والرعاية الصحية، والاجتماعية[4].

أما **قانون العمل الفلسطيني**، فقد نص في المادة (2) من على " العمل حق لكل مواطن قادر عليه، تعمل السلطة الوطنية على توفيره على أساس تكافؤ الفرص ودون أي نوع من أنواع التمييز "[5].

أما أهداف التنمية المستدامة 2030، فقد نص الهدف الثامن منها على: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.[6]

---

[1] الإعلان العالمي لحقوق الانسان، المادة رقم (23)

[2] العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المواد رقم (3) و (7).

[3] اتفاقيات العمل الدولية الصادرة عن منظمة العمل الدولية https://www.ilo.org/static/arabic/dialogue/ifpdial/llg/list.htm

[4] القانون الأساسي الفلسطيني، المادة رقم (25).

[5] قانون العمل رقم (7) لعام 2000، المادة رقم (2)

[6] أهداف التنمية المستدامة 2030.الأمم المتحدة https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/

أمّا على صعيد خطط التنمية الوطنية والسياسات العامة، والاستراتيجيات الوطنية، فقد نصّت **الخطة الوطنية للتنمية 2021–2023**، "الصمود المقاوم والانفكاك والتنمية بالعناقيد نحو الاستقلال"، فقد تضمنت الأولوية الوطنية الثامنة " الانفكاك الاقتصادي والتنمية بالعناقيد"، واشتملت على السياسة الوطنية العامة "توفير فرص عمل لائقة للجميع"، من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- اعتماد إجراءات تُعنى بالتعجيل بخلق فرص عمل دائمة من خلال شراكات استثمارية بين القطاعين العام والخاص.
- اعتماد إجراءات تُعنى بالإسراع في تمكين الخريجين من كلا الجنسين من إطلاق مشاريعهم الخاصة والريادية.
- إنفاذ القوانين ذات العلاقة لضمان بيئة عمل آمنة ومراعية للمعايير الصحية والسلامة المهنية[7].

أما **الاستراتيجية القطاعية للعمل 2021–2023**، فقد تضمنت الهدف الاستراتيجي الأول الذي ينص على: تعزيز تطبيق مبادئ العمل اللائق في فلسطين، والهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز ومأسسة الحماية الاجتماعية للعمال[8].

[7] الخطة الوطنية للتنمية 2021-2023، من إصدارات مجلس الوزراء، صفحة رقم (79).
[8] الاستراتيجية القطاعية للعمل 2021-2023، صفحة رقم (72).

العمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر والمستوطنات الإسرائيلية

السياق التاريخي، وحقائق وأرقام

منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة عام 1967م، انتهج الاحتلال سياسة ربط العمالة الفلسطينية بالاقتصاد الإسرائيلي بحيث يوفر العمال الفلسطينيون عمالة رخيصة، ويتحول الفلاحون الفلسطينيون إلى عمال بأجر لدى الاحتلال الإسرائيلي، خاصة مع القيود الشديدة الإسرائيلية التي فرضت على الاستثمار المحلي، مما نتج عنه ضعف في السوق المحلي، ومنشآته الاقتصادية، والأجور المتدنية في السوق المحلي، مقابل أجور مرتفعة في سوق العمل داخل الخط الأخضر، ففي الوقت الذي تضاعف فيه حجم القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 1967–1992، ازدادت العمالة في السوق المحلي بنسبة 33% فقط، حيث امتص الاقتصاد الاسرائيلي حوالي 25–35% من القوى العاملة الفلسطينية منذ العام 1975، ومثّل الدخل الناتج عن العمل داخل الخط الأخضر حوالي ربع الناتج القومي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة. ولم تقتصر أهمية العمل داخل الخط الأخضر على الدخل الذي وفره للفلسطينيين، ولكنه كان، علاوة على ذلك، عاملاً أساسياً في ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي[9]. وتكريس الاعتمادية على الاقتصاد الإسرائيلي، وفرض قيود وعراقيل على نمو اقتصاد فلسطيني مستقل، والتحكم به.

واستمرت وتيرة العمل داخل الخط الأخضر خلال فترة الانتفاضة الأولى 1987–1991، وان كانت بشكل مضطرب تبعا لظروف الانتفاضة، ورغم انطلاق عملية السلام وتوقيع اتفاقية أوسلو عام 1993، الا ان العمالة الفلسطينية داخل الخط الأخضر تراجعت بشكل كبير بسبب القيود الإسرائيلية على دخول العمال لداخل الخط الأخضر بعد حرب الخليج الثانية، وبعد موجات التصعيد، وتحديدا دخول العمال من قطاع غزة، ومع انطلاق الانتفاضة الثانية "انتفاضة الأقصى" عام 2000، تقلص عدد العمال داخل الخط الأخضر، خاصة مع بناء جدار الفصل العنصري، واتسمت وتيرة العمل بالاضطراب تبعا للظروف الأمنية، وعانى عمال قطاع غزة بشكل كبير من القيود المفروضة، والتي قلصت نسبة العمال من قطاع غزة بشكل كبير، وازداد الأمر تعقيدا بالنسبة لعمال قطاع غزة منذ العام 2007، والحصار الإسرائيلي المشدد على القطاع. وقد كانت الاعتبارات التي أخذ الاحتلال الإسرائيلي بها، لدى وضعه خطته الاقتصادية في المناطق، هي اعتبارات سياسية وأمنية في الدرجة الأولى، كما تقوم بصورة خاصة على إعطاء الأولوية المطلقة لمصالح القطاعات الاقتصادية في إسرائيل.

[9] العمل الفلسطيني في إسرائيل 1967-1997، من إصدارات معهد دراسات السياسات الاقتصادية "ماس" 1998.

ويقول شلومو غازيت، وهو الذي شغل منصب منسق الأنشطة الحكومية الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، في كتابه "العصا والجزرة": "إن عدم وجود تخطيط ومشاريع فرض على سكان "المناطق" مهمة تقديم اليد العاملة إلى الاقتصاد الإسرائيلي[10]. وهكذا نشأ وضع كان فيه العامل الفلسطيني يتقاضى أجراً أدنى من أجر العامل الإسرائيلي، من دون أن يكون في استطاعته زيادة مدخوله في المستقبل. ونظراً إلى عدم وجود حماية للإنتاج الصناعي في الضفة الغربية من المنافسة مع الإنتاج الإسرائيلي، فقد أدى ذلك إلى كبح نمو الصناعة المحلية.

وفي الواقع، لم تكن المنافسة هي العائق الوحيد؛ فقد وضع الاحتلال قيوداً عدة على المستثمرين المحليين، وحدّ من إمكان نهوض صناعة محلية، بحيث تحولت "الأراضي المحتلة إلى مصدر للعمال بأجور متدنية، وإلى سوق مفتوحة للصادرات الإسرائيلية. هذا بالإضافة إلى الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تصب مباشرة في الخزينة الإسرائيلية، وتستخدم في سد حاجات المستهلك الإسرائيلي." ومع الزمن أضحت العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي خارج الأطر القانونية التنظيمية التي وضعتها سلطات الاحتلال، وذلك بتواطؤ من أرباب العمل الإسرائيليين والمسؤولين في آن واحد. فبرزت ظاهرة العمل غير القانوني، أي العمال الذين يشتغلون من دون أذونات عمل، وبسرعة كبيرة ازداد عدد هؤلاء العمال، بحيث بلغ أضعاف عدد العمال المسجلين في النقابات والحاصلين على تراخيص. ومع العمل غير القانوني، برزت ظاهرة المقاولين والمتعهدين 'الريّاس[11]' من الفلسطينيين الذين يقتطعون لأنفسهم حصة من أجر العمال. وبرزت 'أسواق العبيد'[12] في بني براك، ومفرق سيغولة وفي ريشون لتسيون[13]، في المناطق داخل الخط الأخضر[14].

وعلى مدار السنوات تعرض العمال الفلسطينيين الى الاستغلال من قبل ارباب العمل الإسرائيليين، والى التنكيل من المجتمع الإسرائيلي، وسجلت عشرات حالات القتل العمد للعمال، منها مجزرة عيون قارة عام 1990، حيث قتل مسلح إسرائيلي سبعة من العمال الفلسطينيين من قطاع غزة في منطقة عيون قارة قرب تل أبيب[15]. وبعد بناء جدار الفصل العنصري، واحكام إسرائيل حصارها للضفة الغربية وقطاع غزة، ونمو التطرف اليميني في المجتمع الإسرائيلي، ارتفت وتيرة التنكيل بالعمال الفلسطيني، وظهرت ظاهرة "سماسرة التصاريح" في استغلال جديد للعمال الفلسطينيين، عدا عن الإجراءات

[10] شلومو غازيت، العصا والجزرة: الحكم الإسرائيلي في الضفة الغربية، من منشورات مؤسسة بيسان للنشر 1987.
[11] المقصود بـ (الريآس) متعهدي العمل الفلسطينيين، الذي يشكلون الحلقة ما بين العامل الفلسطيني، وأرباب العمل الإسرائيليين.
[12] رندة جبر، مشكلة العمال الفلسطينيين في إسرائيل، من إصدارات مجلة الدراسات الفلسطينية، 1991، العدد 5.
[13] مناطق داخل الخط الأخضر (الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948).
[14] رندة جبر، مشكلة العمال الفلسطينيين في إسرائيل، من إصدارات مجلة الدراسات الفلسطينية، 1991، العدد 5.
[15] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2ZCkg2a24362973294a2ZCkg2

الإسرائيلية المذلة على المعابر، والفرز الأمني للعمال، والعقوبات الجماعية لهم، تبعاً لأي عمل مقاوم مباشر، أو غير مباشر، فمثلاً يتم عقاب العمال، ومنعهم من العمل، حال قيام أحد افراد العائلة الممتدة، أو حتى أحد من سكان البلدة التي يقطن فيها العامل، بأي فعل مقاوم.

ومن الانتهاكات التي يتعرض لها العمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر:

- **التمييز** – يتم التمييز في الأجر والحقوق الاجتماعية وضعف الرقابة الحكومية، ربط العامل بالمشغل، ظروف الأمن والامان المتدنية في العمل، الغاء تصاريح العمال من قبل الارتباط الاسرائيلي بدون سابق انذار بسبب الأوضاع الأمنية، عدم دفع المستحقات الاجتماعية للعمال الفلسطينية مثل النقاهة والاجازة السنوية والاجازة المرضية وغيرها من الحقوق.
- **الوصول للعمل** – عملية وصول العمال الى أماكن عملهم هي عملية طويلة ومعقدة، حيث أن حيث الكثير من هؤلاء العمال يضطرون للخروج بساعات مبكرة جدا (بين الساعة الثالثة صباحا وحتى الخامسة صباحا) للوصول الى المعابر حيث ينتظر العمال بطابور طويل ومكتظ حتى يتم فتح أبواب المعابر. بعد خروجهم من المعبر عليهم البحث عن طريقة للوصول الى مكان العمل، اما عن طريق السفر بالباص أو بالتاكسي. يوجد أعداد كثيرة من العمال الذين ينامون في أماكن عملهم ويعودون في نهاية الأسبوع.
- **الرقابة الوهمية** – دائرة المدفوعات هي جسم حكومي أقيم سنة 1970 ووظيفته الرقابة على دفع المستحقات كاملة حسب القانون للعمال الفلسطينيين من قبل مشغليهم، وكذلك لضمان دفع مستحقاتهم الاجتماعية وايصال الضرائب التي يتم اقتطاعها الى المؤسسات الرسمية الاسرائيلية. وفي الحقيقة يتم تركيز عمل دائرة المدفوعات على ايصال الاقتطاعات للدولة ويقوم بمراقبة جزئية على الحفاظ على حقوق العمال، ودائرة المدفوعات لا تقوم بتزويد العمال بمعلومات عن قيمة الأموال التي تم جمعها في صندوق التقاعد، ولا تسمح للعمال بسحب التعويضات بشكل سلس وميسر، وانما بشروط تضر بمصلحة العامل.
- **اصابات العمل** – نتيجة عدم وجود رقابة حكومية فعالة فان معدل حوادث العمل في قطاع البناء في ازدياد مستمر، وخاصة حوادث السقوط من ارتفاع.
- **العمل من دون حقوق:** بسبب وجود تحديدات على عدد تصاريح العمل لكل مشغل، العديد من العمال يجبرون على العمل من دون تصاريح أو القيام بشراء تصاريح من السماسرة، ولا

يعملون لدى نفس المشغل، أو تصاريح تجارة، أو تصاريح احتياجات خاصة، هذه الفئة من العمال تتعرض للعديد من الانتهاكات من قبل المشغلين[16].

تكريس الاعتمادية على الاقتصاد الإسرائيلي، فرض قيود وعراقيل على نمو اقتصاد فلسطيني مستقل، يضاف ذلك إلى اعتياد السلطة الفلسطينية والحكومات المتعاقبة على نمط الاعتمادية وضعف اتجاهات التحرر من هذه الاعتمادية، مما خلق واقعا مشوّها للاقتصاد الفلسطيني.

العمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر والمستوطنات الإسرائيلية في أرقام،

تبعاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المحدثة لغاية فترة الحرب على غزة، فقد بلغ عدد العاملين الفلسطينيين داخل الخط الأخضر والمستوطنات حوالي (178) ألف عامل/ة، منهم (153) ألف داخل الخط الأخضر، و(25) ألف داخل المستوطنات[17]، في حين تشير بيانات غير رسمية إلى أن العدد يصل الى (205) ألف عامل/ة مع اعتبار العمالة غير المنظمّة، والعمالة بدون تصاريح عمل، أو بتصاريح للعلاج أو بحث عن العمل وغيرها، مما يشكّل حوالي (20%) من القوى العاملة في فلسطين.

ويلغ عدد الإناث العاملات داخل الخط الأخضر والمستوطنات الإسرائيلية، تبعا للتقديرات حوالي (6) ألاف عاملة، أمّا بالنسبة للعمال من قطاع غزة، والبالغ عددهم حوالي (18,500) عامل، والحاصلين على تصاريح خاصة للعمل، فإن (1,500) منهم يعملون في منطقة غلاف غزة، يذهبون يومياً للعمل ويعودون، أما العدد الأكبر من العمال الغزيين (17,000) عامل، فأنهم معتادين على المبيت داخل منشآت العمل لفترات طويلة بسبب صعوبة إجراءات المرور من وإلى قطاع غزة من خلال معبر بيت حانون "إيرز العسكري"، وهؤلاء العمال بعددهم الكبير وجدوا أنفسهم صباح يوم 7 أكتوبر/تشرين الأول معرضين لصنوف من الانتهاكات والانتقام من قبل مشغليهم، ومن الشرطة والجيش الإسرائيلي[18]، وتم طرد جزء كبير منهم إلى مناطق الضفة الغربية، وجزء تم ترحيله الى قطاع غزة، وجزء تم اعتقاله.

[16] العمال الفلسطينيون في إسرائيل، من إصدارات جمعية عنوان العامل، لدعم العمال الفلسطينيين والدفاع عنهم في إسرائيل، 2020. https://www.kavlaoved.org.il/ar

[17] النتائج الاساسية لمسح القوى العاملة، دورة الربع الثالث (تموز – ايلول، 2023)، الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتاريخ 2023/11/8.

[18] ورقة حقائق حول أوضاع العمال الغزيّن داخل الخط الأخضر بعد إعلان الحرب العدوانية على قطاع غزة، من إصدارات مركز بيسان للبحوث والانماء 2023/11/18.

تعامل دولة الاحتلال الإسرائيلي مع العمال الفلسطينيين،

منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، لا يتعامل الاحتلال الإسرائيلي مع العمال الفلسطينيين داخل الاقتصاد الإسرائيلي بمنطق الحقوق، وإنما بمنطق أمني، واستغلال اقتصادي، حيث يعمل العامل الفلسطيني بأجرة قليلة مقارنة بالعامل الإسرائيلي، ولا يسبب إشكالات اجتماعية في المجتمع الإسرائيلي، كما هو حال العامل الأجنبي، كون الغالبية العظمى من العمال الفلسطينيين، يعملون بالنهار، ويعودون إلى بيوتهم في المساء وأيام العطل والاجازات، ودون حقوق مكتملة في الضمان الاجتماعي، والتأمين الوطني، كما هو حال العامل الإسرائيلي، عدا عن الفروقات في الأجر والاستغلال والابتزاز للعامل الفلسطيني على يد سماسرة التصاريح، فإن منافع ومزايا مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية مثل منافع بدل البطالة لا تنطبق على العامل الفلسطيني كما العامل الاسرائيلي، كما أن تعويضات إصابات العمل لا تكون إلا للعمال الفلسطينيين المُنظمّين. ومؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية هي أحد الأعمدة التي ترتكز عليها السياسة الاجتماعية في اسرائيل. حيث تشكل المؤسسة الرسمية للتأمين والرفاه الاجتماعي، وتعمل بموجب قانون التأمين الوطني الذي تمت المصادقة عليه في الكنيست الاسرائيلي في 1953.

ويضمن التأمين الوطني حماية اقتصادية للشرائح السكانية الضعيفة والعائلات التي علقت في ضائقة مؤقتة أو مستمرة من خلال دفع المخصصات. وحالياً يشمل قانون التأمين الوطني برامج لتأمين الشيخوخة والأقارب (أرمل/ة، شريك/ة حياة، أيتام)، والأمومة، والأولاد، ومصابي العمل، والعجز العام، والتمريض، والبطالة، والإفلاس، وتفكيك الهيئات، وغيره، وبالإضافة الى المخصصات المالية، يمنح التأمين الوطني خدمات من إعادة التأهيل والتدريب المهني للمعوَّقين، وكذلك خدمات تمريض، وخدمات استشارة للمواطنين الكبار السن[19]. وهذا كله يحرم منه العامل الفلسطيني من الضفة الغربية أو من قطاع غزة.

بل وحتى صندوق التوفيرات الإسرائيلي لأموال العمال الفلسطينيين، لا يعمل على توريد أرباح صندوق التوفيرات الى السلطة الفلسطينية، أو إلى أي صندوق فلسطيني، وهناك العديد من الحقوق المالية والقانونية والاجتماعية يحرم منها العمال الفلسطينيين العاملين داخل الخط الأخضر، وإضافة إلى ما تقدم من قضايا اقتصادية واجتماعية، فان إسرائيل تعمل أيضا على استغلال قضايا العمل داخل الخط الأخضر لعمليات ابتزاز من قبل أجهزة أمنية اسرائيلية، أو عقوبات لإضفاء الطابع الأمني على علاقات العمل.

[19] الصفحة الإلكترونية لمؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية www.btl.gov.il/Arabic%20HomePage/Pages/default.aspx

الآثار الاقتصادية للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، واغلاق الضفة الغربية،

منذ الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، واغلاق الضفة الغربية بعد السابع من أكتوبر/ تشرين أول 2023، ومنع العمال الفلسطينيين من العمل داخل الخط الأخضر، وعدم انتظام دفع رواتب الموظفين الحكوميين، عانى الاقتصاد الفلسطيني من آثار وتداعيات كبيرة، حيث أظهرت نتائج "مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال" لشهر تشرين الثاني 2023 عن استمرار تدهور المؤشر الكلي للشهر الثاني على التوالي، مسجلاً -52.7 نقطة، مقارنة مع -38.6 نقطة في تشرين الأول، جراء استمرار العدوان الإسرائيلي غير المسبوق على قطاع غزة. ففي الضفة الغربية، انخفض المؤشر الكلي بشكل حاد من -26.7 نقطة في تشرين الأول إلى -43.6 نقطة في تشرين ثاني، جراء تأثر غالبية القطاعات والأنشطة الاقتصادية بتداعيات هذه العدوان. إذ تراجعت كافة المؤشرات الفرعية بشكل ملحوظ، باستثناء مؤشر الزراعة. فقد تراجع مؤشر الصناعة (من -6.6 إلى-12.0)، ومؤشر الإنشاءات (من -3.6 إلى-10.0)، ومؤشر التجارة (من -8.3 إلى -11.2)، كما تراجع مؤشر الطاقة المتجددة (من -0.7 إلى -1.4)، ومؤشر النقل والتخزين (من -1.9 إلى -3.1)، ومؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (من-0.2 إلى -1.3). أما مؤشر الزارعة فقد ارتفع (من -5.3 إلى -4.5).

وبشكل عام، أفاد أصحاب المنشآت المستهدفة في الضفة الغربية بانخفاض مستويات الإنتاج والمبيعات، والارتفاع في المخزون. وقد جاءت توقعات أصحاب المنشآت سلبية إزاء مستويات الإنتاج والتوظيف للثلاثة أشهر القادمة.

أما على صعيد قطاع غزة، فإن العدوان الاسرائيلي قد جاء بآثار تدميرية وكارثية، وعلى كافة مناحي الحياة، ووفقاً للتقديرات، فإن المؤشر لقطاع غزة وصل إلى -100 في تشرين أول وتشرين ثاني مقارنة مع -13.6 في أيلول.[20].

في حين اشارت وزارة الاقتصاد الوطني إلى أن (29%) من منشآت الأعمال في الضفة الغربية أغلقت بشكل جزئي أو كلي، و (72%) متوسط تراجع العاملين في 66% من المنشآت الخدمية[21].

أبرز الاثار الاقتصادية للحرب على غزة واغلاق الضفة الغربية:

[20] مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال– تشرين الثاني 2023، من إصدارات سلطة النقد 2023/11/30.

[21] مؤشرات الرصد الاقتصادي لتداعيات العدوان الإسرائيلي على المنشآت في الضفة الغربية لشهر تشرين ثاني 2023، من إصدارات وزارة الاقتصاد الوطني بتاريخ 2023/12/5.

- أشارت (41.5%) من المنشآت الاقتصادية الى تراجع اجمالي عدد العاملين خلال شهر تشرين ثاني 2023، مقارنة مع ما قبل العدوان على قطاع غزة، وبمتوسط تراجع في عدد العاملين بلغ (61.8%).
- أفادت (57.1%) من المنشآت الاقتصادية الى تراجع أيام العمل الشهرية مقارنة مع الوضع ما قبل العدوان على قطاع غزة، وبمتوسط تراجع بلغ (42%).
- أشارت (43.2%) من المنشآت الاقتصادية إلى تراجع ساعات العمل اليومية مقارنة مع الوضع ما قبل العدوان على قطاع غزة، وبمتوسط تراجع بلغ (47.2%).
- يلاحظ أن النسبة الأعلى من المنشآت الاقتصادية التي تراجعت في عدد العاملين هي العاملة في محافظة الخليل وبنسبة (79%)، تليها محافظة جنين، وبنسبة (40%).
- قطاع الخدمات شهد التراجع الأعلى في عدد العاملين، حيث أشارت (66.2%) من المنشآت الخدمية الى تراجع اعداد العاملين فيها في شهر تشرين ثاني 2023 مقارنة مع الوضع ما قبل العدوان على قطاع غزة.
- يلاحظ ان غالبية المنشآت الاقتصادية تراجع أداءها خلال شهر تشرين ثاني 2023، نتيجة استمرار الانتهاكات الإسرائيلية في المحافظات الشمالية، حيث أشارت (94.2%) من المنشآت الى تراجع مبيعاتها/ إيراداتها، مع الوضع ما قبل العدوان على قطاع غزة، وبمتوسط تراجع وصل الى (54.6%).
- أشارت (84.6%) من المنشآت الصناعية الى ان طاقتها الإنتاجية تراجعت في شهر تشرين ثاني 2023 مقارنة مع الوضع ما قبل العدوان على قطاع غزة، وبلغ متوسط التراجع في الطاقة الإنتاجية (43.5%).
- شهد أداء بورصة فلسطين تراجعا في شهر تشرين ثاني 2023، حيث تراجع مؤشر القدس بنسبة بلغت (2.9%)، مقارنة مع اغلاق المؤشر للشهر الذي سبقه، وبذلك يصل اجمالي التراجع في مؤشر القدس ما نسبته (11.3%) منذ بداية العدوان، علماً بأن المؤشر شهد ارتفاعاً نسبته 2.3% منذ بداية العام، ولغاية 6/10/2023[22].

[22] تقرير رصد أداء المنشآت الاقتصادية نتيجة الانتهاكات الإسرائيلية في المحافظات الشمالية، خلال العدوان الإسرائيلي على المحافظات الجنوبية- قطاع غزة، تشرين ثاني، نوفمبر، 2023، من إصدارات وزارة الاقتصاد الوطني كانون أول 2023.

ومما ساهم في انكماش الدورة الاقتصادية إجراءات على المستويين الرسمي والخاص، مثل تعطيل دوام الجامعات الفلسطينية، وتحوّلها للتعليم عن بعد، وعدم انتظام الدوام المدرسي، وتحوّله عن بعد، وعدم صرف رواتب الموظفين العموميين بشكل منتظم، مما قلّص من الدورة الاقتصادية، وشل قطاعات العمل المختفة.

الأثر الاقتصادي والاجتماعي وآليات التكيف والتجاوز لعمال الضفة الغربية المُسرّحين من العمل في الاقتصاد الإسرائيلي،

لغايات اعداد الورقة البحثية، والتعرف على الأثر الاقتصادي والاجتماعي وآليات التكيف والتجاوز لعمال الضفة الغربية المُسرّحين من العمل في الاقتصاد الإسرائيلي، تم عقد ثلاث ورش عمل بؤرية مع العمال والعاملات العاملين داخل الخط الأخضر، ونقابيين ونقابيات، شارك فيها 48 عامل وعاملة، وظهر في الملاحق تفاصيل ورش العمل البؤرية واعداد المشاركين والمشاركات وتوزيعهم الجندري.

تبعاً لمخرجات ورش العمل البؤرية فإن اغلاق المناطق داخل الخط الأخضر امام العمالة الفلسطينية، وتقييد العمل في المستوطنات، بعد السابع من تشرين أول/ أكتوبر الماضي، ترك العمال الفلسطينيين في عين العاصفة، دون توفير حماية اجتماعية لهم، ومما فاقم من أزمة العمال المُسرّحين من العمل داخل الخط الأخضر عوامل عدّة أهمها:

- **أولاً: تحويل رواتب وأجور العمّال للبنوك،** حيث تم اتخاذ قرار بتحويل رواتب وأجور العمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر للبنوك، وتم انفاذ ذلك في العام 2022، الأمر الذي أدى إلى ارتباط والتزام عشرات الآلاف من العمال بتسهيلات بنكية واستثمارية، اشتملت على قروض بنكية، واستصدار دفاتر شيكات، وخدمة جاري مدين دوار، وبطاقات ائتمانية وغيرها، مما أدى إلى انكشاف العمال مالياً أمام البنوك ومؤسسات الإقراض، وحتى من خلال المعاملات البينية في المجتمع الفلسطيني من خلال الشيكات. (تشير بيانات سلطة النقد الى أن محفظة التسهيلات الممنوحة للعمال العاملين داخل الخط الأخضر تصل إلى 190 مليون دولار، أي حوالي 720 مليون شيكل)[23].

[23] مقابلة خاصة مع سلطة النقد الفلسطينية، كانون أول 2023.

- **ثانياً: انكماش الدورة الاقتصادية في الضفة الغربية وتوقفها تماماً في قطاع غزة**، وهذا ما أكدته تقارير سلطة النقد، ووزارة الاقتصاد الوطني، مم أدى إلى عدم توفر فرص بديلة للعمال العاملين داخل الخط الأخضر في السوق المحلي، بل أن العاملين في السوق المحلي تم تسريحهم كلياً، أو جزئياً بسبب انكماش الدورة الاقتصادية، كما يظهر من خلال التقارير الرسمية.
- **ثالثاً: عدم استعداد العمال العاملين داخل الخط الأخضر لهذه الأزمة**، خاصة مع توسع العمل داخل الخط الأخضر في الأعوام الثلاث الأخيرة، وارتفاع عدد العاملين بشكل كبير، والاستقرار النسبي في العمل، مما دفع العمّال والعاملات للدخول بمشاريع انشائية أو استثمارية، أو حتى كمالية، مثل شراء سيارات، والنسبة المنخفضة للعمال ممن عمل على انشاء صناديق للطوارئ، أو توفرت لديه مدخرات مالية.
- **رابعاً: الفروقات في الأجور بين السوق المحلي وداخل الخط الأخضر**، تبعاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد الأجر الوسيط اليومي في الأراضي الفلسطينية (115.4) شيكل، أي ما يعادل (31.2) دولار، مقابل (269.2) شيكل، أي ما يعادل (72.7) دولار[24]، داخل الخط الأخضر وفي المستوطنات[25]، أي ان الاجر في داخل الخط الأخضر والمستوطنات (233.3%) مقابل أجر داخل الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي دفع بالعمالة الفلسطينية الى ترك اعمالها في الأراضي الفلسطينية، واغلاق ورشها، والتوجه للعمل داخل الخط الأخضر والمستوطنات، مما زاد من اعتماد العمال على العمل داخل الخط الأخضر، دون الإبقاء على مصالحهم أو ورشهم في الأراضي الفلسطينية.
- **خامساً: عدم وجود قانون للضمان الاجتماعي**، فبالرغم من أهمية وجود قانون للضمان الاجتماعي في توفير الحماية للعاملين والعاملات، خاصة في الحالات الطارئة، الا ان إنفاذ قانون الضمان الاجتماعي في فلسطين متعثر، الأمر الذي أدى الى ترك العمال الفلسطينيين، بمن فيهم العاملين داخل الخط الأخضر دون أي حماية اجتماعية، بعد وقف العمل داخل الخط الأخضر.

[24] سعر صرف الدولار مقابل الشيكل = 3.7 شيكل لكل دولار، وقت اعداد الورقة البحثية.
[25] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2022. رام الله - فلسطين.

آليات التكيف والتجاوز لعمال الضفة الغربية المُسرّحين من العمل في الاقتصاد الإسرائيلي،

- أشار غالبية العمال والعاملات المشاركين في ورش العمل البؤرية انهم يتدبرون امورهم المعيشة من خلال استنفاذ بعض الأموال التي تم توفيرها، في حين أن جزء آخر منهم اضطر للاستدانة من الأقارب والمعارف، خاصة مع طول أمد الأزمة، والتي دخلت شهرها الثالث، وقسم من العمال عمل على بيع ببعض الممتلكات، مثل الذهب، أو السيارة، من أجل الوفاء بالتزاماتهم الاجتماعية، في حين كانت هناك نسبة منخفضة، ممن توفرت لديهم مصادر دخل أخرى، مثل تأجير عقار، أو شراكات في مشاريع مدرة للدخل، موضحين ان تراجع الدورة الاقتصادية ككل، اثر أيضا على تلك الموارد سلباً.

أشار أحد العمال من منطقة رام الله، الى أن آليات التكيّف تعتمد على حلول مؤقتة وليست مستدامة، مثل إنفاق بعض المدخرات، والاقتراض من الأقارب، أو العمل بإيراد بسيط مثل بسطات الخضار، وهي حلول جزئية لن تستطيع موجهة حجم الأزمة المالية والاجتماعية.

- أما عن توافر فرص عمل للعمال المُسرّحين من العمل داخل الخط الأخضر، في السوق المحلي، فقد أشار غالبية المشاركين والمشاركات في ورش العمل الى عدم توفر فرص عمل في السوق المحلي، بسبب انكماش الدورة الاقتصادية، وتراجع قدرة المواطنين الشرائية، وشلل بعض القطاعات الاقتصادية مثل الخدمات والنقل، والتنافس الكبير مع العمال المحليين، والذي فقدوا أيضا فرص عملهم بشكل كلي او جزئي، بسبب تراجع الاقتصاد ككل، توجد نسبة منخفضة توفرت لهم العمل في السوق المحلي مثل التوجه للزراعة او مشاريع صغيرة مثل: بسطات الخضار، محلات الفلافل، وغيرها، علماً أن هذه الفرص هي محاولات لتوفير الحد الأدنى من الدخل ولا توفر العيش الكريم للعمال.

أشار أحد العمال من منطقة طولكرم، إلى أن فرص العمل والاستثمار في السوق المحلي ممكنة، ولكنها أيضا بحاجة الى رأس مال، والى إجراءات تحفيزية من الحكومة، فيما يتعلق بالتسجيل، والرسوم والضرائب، والمساعدة في التدريب والتأهيل لإدارة المشاريع الصغيرة، ان كانت زراعية او حرفية، وتوفير التمويل.

- أما النساء العاملات داخل الخط الأخضر وفي المستوطنات، فقد أشرن إلى أن الظروف الاقتصادية الصعبة، هي من دفعتهن للعمل داخل الخط الأخضر وفي المستوطنات، وأن الغالبية العظمة منهن في قطاعات العمل غير المنظمة، وأن فقدانهن لعملهن خلق إشكاليات اقتصادية واجتماعية كبيرة، خاصة وان قسم كبير منهن ينفقن على عائلاتهن، وملتزمات بشيكات، الأمر الذي أدى الى انكشافهن مالياً واجتماعياً، خاصة مع شح فرص العمل في السوق المحلي.

احدى العاملات من منطقة قلقيلية أوضحت أنها لجأت للعمل داخل الخط الأخضر في سوق العمل غير المنظم، بسبب سجن زوجها على خلفية مالية، وعملت على تقديم شيكات شخصية منها للدائنين، وحالياً وبعد تسريحها من العمل، تواجه مشكلة قانونية واقتصادية واجتماعية مركبة، خاصة مع شح العمل في السوق المحلي.

- أما بالنسبة لإجراءات التكيف بسبب التسريح والانقطاع عن العمل في داخل الخط الأخضر، فهي محاولات للعمل من أجل توفير الحد الأدنى، ولكنها لا تعتبر إجراءات كافية أو مستدامة، وتعاني من تحديات، وأبرزها ضف السوق المحلي.

احدى العاملات من منطقة رام الله أوضحت انها لجأت للعمل في السوق المحلي في محل ملابس، وان اجرها بسيط جداً مقارنة بأجرها داخل الخط الأخضر، خاصة مع تراجع القوة الشرائية في السوق المحلي، ولكن عملها في السوق المحلي فرصة لتوفير الحد الأدنى لتسديد جزء من التزاماتها المالية.

- وقد أبدت نسبة مرتفعة من العمال والعاملات في الضفة الغربية، انها تعرضت للتسريح الدائم، أو المؤقت، أو التخفيض في الأجر، خاصة العاملين والعاملات في قطاع الخدمات، مثل المطاعم، والنقل، والخدمات الجامعية وغيرها، بسبب تراجع وانكماش السوق المحلي.

أحد العمال من منطقة رام الله، ويعمل في السوق المحلي، في قطاع الخدمات "المطاعم"، أشار إلى أنه تعرض للتسريح المؤقت بسبب تراجع العمل في المطعم، وأنه يعمل حاليا بأيام محددة في الأسبوع فقط.

- وبخصوص الحاصلين على تسهيلات بنكية وائتمانية من البنوك وشركات الإقراض العاملة في الصفة الغربية، فقد أشار جميع العمال والعاملات انه لا توجد إجراءات من سلطة النقد

للمصارف لحمايتهمان القانونية والاجتماعية بسبب توقف دخلهم، وأن البنوك عملت على إعادة جدولة قروضهم بفوائد، أما بخصوص الشيكات، فالمشكلة أكبر، حيث تم ارجاع شيكاتهم لعدم وجود رصيد، وختمها كشيكات معادة، وتحصيل رسوم عليها، مما أدى الى خلق إشكالات مالية وقانونية للعمال والعاملات.

أحد العمال من منطقة طولكرم، أشار إلى أن البنك الذي يتعامل معه، عمل على جدولة قرضه لثلاثة أشهر بفائدة، أما عامل آخر من نفس المنطقة فقد أوضح ان البنك ارجع شيك له بعد ختمه لعدم كفاية الرصيد، مما الزمه بدفع رسوم الشيك المرتجع، وتصنيفه السلبي، موضحاً انه اضطر للاقتراض من شقيقته لسداد الشيك لاحقاً.

- أشار العمال في ورش العمل البؤرية أنهم لم يتلقوا مساعدات من وزارة العمل، في حين أشارت نسبة منهم انهم تلقوا ارشاد من وزارة العمل، حول آليات المطالبة بحقوقهم من صناديق التوفيرات، علماً نسبة بسيطة من العمال المشاركين في ورش العمل البؤرية استطاعوا التقدم بطلبات للاستفادة من صناديق التوفيرات الخاصة بهم من الشركة الاستثمارية الإسرائيلية التي تدير هذا الملف، وسبب النسبة البسيطة، أن هذا الاجراء يصلح للعمال المنظمين، إضافة الى كون الشركة الإسرائيلية المسؤولة عن ملف توفيرات العمال "عميتيم" أغلقت باب طلب التوفيرات بالشكل المعتاد للعمال، وأضحى الأمر بحاجة إلى مراسلات مع الشركة، أو عبر محامين.

وفي هذه الجزئية تم التواصل مع وزارة العمل والنقابات والجهات ذات الصلة، والتي أشارت إلى أن الشركة المسؤولة عن التوفيرات، عملت على اقفال بوابة التقدم للطلبات المعتادة لأسباب فنية بعد الحرب، ولكنها تعمل من خلال المراسلات عبر البريد الإلكتروني، ويتم الصرف من صندوق التوفيرات عبر الحسابات البنكية للعمال، ولا ضرورة لوجود محامين.

أحد العمال من منطقة طولكرم، أشار الى انه ومن خلال استشارة مكتب العمل ونقابة العمال، استطاع الحصول على نسبة من صندوق التوفيرات الخاص به من الشركة الإسرائيلية، والأمر متاح للعمال.

- أشار العمال في ورش العمل البؤرية الى ان بعض الهيئات المحلية أوقفت الخصم من الديون السابقة على شحنهم للكهرباء والماء، في حين ان هيئات محلية أخرى، أبقت اقتطاع الديون، مما يؤشـــر إلى وجود اجتهادات وقرارات متباينة لدى الهيئات المحلية، وليس قراراً من وزارة الحكم المحلي بتقديم تسهيلات للعمال المسرحين من العمل داخل الخط الأخضر، في حين لم تكن هناك أي تسهيلات من شركات الاتصالات، وخدمات الانترنت للعمال.

أشار عمال من منطقة رام الله ان الهيئات المحلية لم تقم بأي اجراء بعدم الخصم من الديون السابقة على فاتورة الكهرباء، في حين أشار أحد العمال من بلدة دير الغصون في محافظة طولكرم، شمال الضفة الغربية، إلى أن البلدية أوقفت الخصم من المستحقات السابقة، في حين أشار عامل آخر الى ان شركة الاتصالات عملت على قطع خط الهاتف والانترنت عنه، بسبب عدم قدرته على الدفع، ومنحته فقط 4 أيام، مما فاقم من اشكالياته، خاصة مع وجود أبناء لديه طلبة في المدارس، والتي تحولت للتعليم الالكتروني.

- اتفقت غالبية المشـــاركين من العمال في ورش العمل البؤرية، على ضـــرورة إقرار الضـــمان الاجتماعي، كونه يوفر الحماية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية للعمال الفلسطينيين، ولكنهم أكدوا أن المشكلة في قانون الضمان الاجتماعي تكمن في ضعف الثقة بالقائمين على قانون الضـــمان الاجتماعي من الجهات الحكومية، وانه يجب ان تكون هناك هيئة مســـتقلة لإدارة صندوق الضمان الاجتماعي[26].

أحد العمال من منطقة طولكرم، أشار الى انه يعمل في شركة إسرائيلية منذ 34 عام، وله صندوق مدخرات واتعاب، وعلى قناعته بأهمية قانون الضمان الاجتماعي، إلا أنّه لا يثق أن أمواله ستكون محفوظة حال تم إقرار القانون، وذلك قياساً على الأزمات المالية المتعددة التي تمر بها السلطة الفلسطينية، وحال الموظفين العموميين المتقاعدين.

- أما بخصوص رؤية العمال والعاملات للمستقبل، فالرؤية لديهم مشوشة، وضبابية، فهم يأملون بالعودة الى أماكن عملهم، ولكنهم لا يملكون رؤية للتعامل مع المستقبل حال استمرت الأزمة،

[26] مال زال قانون الضمان الاجتماعي غير نافذ في فلسطين، حيث تم اصدار القانون عام 2016، على أن يبدأ تطبيقه اعتبارا من 13 تشرين الثاني 2018، وبعد تنامي حملة الاحتجاجات على القانون تم تجميده في 28 كانون الثاني 2019، وخلال العام 2022، تم اصدار نسخة معدلة من القانون، وقادت وزارة العمل حوار وطني شامل حول القانون، مع الجهات ذات الصلة، ولكن لغاية اعداد هذه الورقة، لم يتم إقرار القانون.

وطال أمدها، خاصة لمن عليهم التزامات من قروض وشيكات وديون وغيرها، وهناك قلق كبير لدى العمال من انكشافهم القانوني والاقتصادي والاجتماعي مع الزمن، حيث أنهم يتدبرون أمورهم الآن من خلال بعض التوفيرات أو بيع الممتلكات، أو الاقتراض، ولكن كل هذه الطرق والوسائل تستنزف مع الوقت، وحال استنزفت، سيتعرض العمال لإشكالات قانونية واجتماعية.

أحد العمال أشار الى ان العامل داخل الخط الأخضر تحت الخطر والتهديد دوما بفقدان فرصة عمله، لذا يفكر حالياً بالهجرة، والعمل بالخارج، خاصة انه متزوج من فلسطينية تحمل الجنسية الأردنية، وأهلها يسكنون خارج فلسطين.

أحد العمال من منطقة رام الله أوضح انه تحت ضغط نفسي كبير، بسبب الشيكات التي قدمها للتجار والمقاولين نظير بناء بيته، وانه لا يملك أي حلول قادمة، خاصة وانه تدبر شيكات أشهر تشرين ثاني وكانون أول من خلال الاستدانة من أحد معارفه، والذي لن يستطيع الاستدانة منه لأشهر قادمة.

احدى العاملات من منطقة رام الله اشارت الى صعوبة قيامها بالاقتراض لسداد التزاماتها لأسباب اجتماعية وثقافية، مما اضطرها للعمل في أعمال غير مناسبة مجتمعيا للمرأة، ومردودها المادي محدود.

يلاحظ من العرض أعلاه، أن آليات التكيف مع تسريح العمال العاملين داخل الخط الأخضر والمستوطنات، هي بالاعتماد على العمال أنفسهم، ومن خلال علاقاتهم الاجتماعية، او حتى علاقاتهم مع المؤسسات المصرفية، أو حتى مع مشغليهم من أرباب العمل، ولا يوجد دور أو تدخل نقابي أو حكومي بمعالم واضحة معهم، ولا توجد خطة حكومية للتعامل مع قضايا (205) ألف عامل فقدوا عملهم في الداخل، الأمر الذي ينذر بتعقيد الاثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة، خاصة مع استنفاذ العمال لبعض آليات التكيف الحالية، فعلى سبيل المثال، استطاع العامل سداد بقيمة الشيك المستحق من خلال أدوات تكيّف فردية، مثل الاقتراض، أو بيع ممتلكات، ولكن هذه الأدوات التكيفية ستستنفذ مع الوقت، كذلك فإن اتفاق العامل مع البنك على إعادة جدولة القرض، ستكون لأشهر قليلة وبفائدة، وستصبح تكلفتها باهظة مع الوقت، وكذا الأمر للعامل الذي حصل على أموال من صندوق توفيراته "للعمال المنظمين"، وهذا الأمر لن يكون متاح بعد استنفاذ توفيراته.

آليات الاستجابة لدى الجهات الحكومية والتمثيلية القائمة،

أولاً: سلطة النقد،

من أجل التعرف على دور سلطة النقد الفلسطينية في التعامل مع تسريح العمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر وفي المستوطنات، والآثار الاقتصادية والاجتماعية، تم اجراء مقابلة حصرية مع سلطة النقد الفلسطينية لأغراض هذه الورقة البحثية، حيث أفادت سلطة النقد بالآتي:

- من المعلوم أن أجور العمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، تمثل خلال السنوات الأخيرة المورد الأكبر للتدفقات النقدية الواردة إلى الاقتصاد الوطني، وتقديراتنا أن إجمالي دخلهم السنوي يصل إلى 20 مليار شيكل، وأدى التوقف شبه التام للعمال الفلسطينيين خلال الشهرين الماضيين، إلى شح سيولة ملحوظ في الاقتصاد، خاصة وأنه ترافق مع توقف الحكومة الفلسطينية عن دفع أجور موظفيها بسبب قرصنة أموال المقاصة، والحذر الشديد في الاستهلاك، الأمر الذي انعكس على ابطاء الدورة الاقتصادية بشكل كبير. وللأسف لا تمتلك سلطة النقد أدوات التدخل الكافية لمعالجة قضية توقف 200 ألف عامل بشكل مفاجئ، وهي ليست جهة الاختصاص المباشرة في هذا الشأن، ولكنها يمكن أن تتعاون مع كل الأطراف ذات العلاقة للتخفيف من آثار ذلك على المستوى الشخصي (للعامل نفسه)، وعلى الدورة الاقتصادية والاقتصاد الوطني بشكل عام.

- أما بخصوص موقف سلطة النقد من التزامات العمال داخل الخط الأخضر البنكية، من تسهيلات ائتمانية وقروض وشيكات، وغيرها، فقد اشارت سلطة النقد الى انها تعمل على خطوات من شأنها أن تخفف من آثار شح السيولة في السوق، بما يشمل كلّ الفئات، العمال وغيرهم، وبخصوص العمال المحولة رواتبهم إلى البنوك وعددهم قرابة 50 ألفا فقد تم تحويل أجورهم عن شهر سبتمبر بداية اكتوبر، وتم تحويل أجور الأيام الأولى التي كانوا فيها على رأس عملهم من شهر أكتوبر خلال نوفمبر، الأمر الذي ساعدهم في تغطية التزاماتهم. وبخصوص العمال المقترضين، تفيد بياناتنا "سلطة النقد" بأن محفظة التسهيلات الممنوحة للعمال تصل إلى 190 مليون دولار، وبالمناسبة قام 65 % منهم بتسديد أقساط قروضهم عن الشهرين الماضيين. ومن لم يستطع تسديد القسط أتاحت له سلطة النقد معالجة ذلك من خلال عدة خيارات عليه أن يختار الأنسب له بالتوافق مع البنك.

أما بخصوص الشيكات فإن بياناتنا تفيد بان قيمة الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد تصل إلى 9 % فقط، كما في نهاية شهر تشرين الثاني من اجمالي الشيكات المتداولة، نحن نعلم أن الشيكات المعادة تمثل آفة اقتصادية واجتماعية، إلا أنها ما زالت تحت السيطرة رغم خطورة الوضع القائم من حيث شح السيولة. وهنا نؤكد أن الجهاز المصرفي مجرد وسيط ما بين مُصدر الشيك وحامله، ولا يملك وقف عرضه في تاريخه، ويمكن من خلال استمرار تداول الشيكات تداول المتاح من السيولة في السوق والتقليل من الآثار الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة.

- أما بخصوص إجراءات سلطة النقد للدعم ومساعدة النساء العاملات، خاصة انهن من الفئات الهشة في المجتمع، فقد اشارت سلطة النقد انها أعلنت منذ عام 2021 عن صندوق استدامة الهادف لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال فائدة رمزية، وقد تمكن الصندوق من تمويل (3,000) مشروع حتى الآن، وبلغ اجمالي التمويلات 180 مليون دولار، وبخصوص النساء والفئات الهشة، أتاح الصندوق لهذه الفئات الحصول على تمويل (قرض حسن) يصل الى 10 آلاف دولار مع فترة سماح وأقساط ميسرة وفائدة صفرية لإنشاء مشروعهن الخاص أو توسيع المشروع القائم.
- أما بخصوص إجراءات سلطة النقد المتخذة لتوفير الحماية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية للعمال، فقد أصدرت سلطة النقد تعميما للبنوك بتاريخ 2023/10/25، تعليمات للمصارف العاملة في فلسطين، خاصة بالمقيمين في قطاع غزة، تضمنت تأجيل القروض لغاية 2024/1/31، والى تقديم تسهيلات للعملاء، وتوجيهات عامة للتخفيف عن المواطنين والمنشآت في كل المحافظات، من خلال تسهيلات مؤقتة، من خلال جدولة القروض، أو منح سقف لجاري مدين دوار[27]

كما أصدرت العديد من التعليمات الإضافية وكلها تهدف الى معالجة شح السيولة في السوق، بما في ذلك مبادرة سلطة النقد بالتعاون مع وزارة المالية والبنوك، لمنح سلفة لموظفي القطاع العام لمساعدتهم على توفير التزاماتهم مع انقطاع رواتبهم، وبخصوص قطاع غزة فإن سلطة النقد ستتخذ الإجراءات المناسبة بناء على تطورات الوضع ومقتضيات الظروف القائمة مع العلم أن التعليمات الهادفة لمعالجة تبعات الحرب صدرت بعد أسبوعين على اندلاعها، وكانت تعالج الظروف القائمة في حينه.

[27] بيان صادر عن سلطة النقد الفلسطينية بتاريخ 2023/10/25، حول التسهيلات البنكية للمقيمين في قطاع غزة.

رؤية سلطة النقد للتعامل مع ملف العمال العاملين داخل الخط الأخضر، المتعاملين مع البنوك خاصة طول أمد الحرب: سلطة النقد في حوار دائم مع إدارات البنوك وممثلي القطاع الخاص والحكومة والنقابات لاتخاذ ما يمكن من إجراءات في هذا الصدد، خصوصا وان التطورات ما زالت متسارعة على كل الأصعدة.

- **أما بالنسبة الى رؤية سلطة النقد لتحفيز القطاعات الاقتصادية المحلية، بما يضمن خلق فرص عمل للعمال المسرحين:** فقد أصدرت سلطة النقد تعليمات رقم (15) لسنة 2023 والمتعلقة بصندوق استدامة+، مع العلم ان صندوق استدامة التقليدي ما زال يمنح تمويلات للمشاريع من اجل مساعدتها على الاستدامة[28].

وصندوق "**استدامة** +" بقيمة 500 مليون شيكل، لتوفير التمويل للقطاعات الاقتصادية المختلفة، بهدف ضخ سيولة في السوق الفلسطيني، ومساعدة المنشآت المتضررة من تبعات الحرب على التعافي والاستدامة في دورتها المالية، بما ينعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني.[29]

وفي هذا السياق، وتعقيباً على ما أفادت به سلطة النقد، ومقاربتها مع ما طرحه العمال، يلاحظ أن إجراءات سلطة النقد فيما يتعلق بالإشكاليات والتحديات التي تواجه العمال المسرحين من العمل داخل الخط الأخضر والمستوطنات غير كافية، وأن سلطة النقد عملت على إحالة تسوية أوضاع العمال مع البنوك، إلى العمال أنفسهم، وضمن تفاهمات مع البنوك، دون قرارات أو تعميمات ملزمة، وما صدر من قرارات كان خاصاً بالمقيمين في قطاع غزة، وحالياً يضطر العمال لتسوية أمورهم بشكل شخصي وفردي مع البنوك، من خلال جدولة القروض، وما زالت قضايا الشيكات بدون أي حلول من قبل سلطة النقد، وما يتم من حلول هي فقط من خلال العمال وعلاقاتهم مع الجهات المصدِّرة لهم الشيكات أو مع البنوك، وعملياً إجراءات سلطة النقد لا أثر لها دال في التخفيف من أزمة العمّال بشكل منظّم، وبالإمكان سلطة النقد أن تتخذ إجراءات وتعميمات اكثر استجابة لاحتياجات العمال، ومن خلال قرارات عامة للبنوك، فيما يتعلق بالقروض والشيكات، وسبق أن مارست دور أكثر حيوية في السابق.

[28] مقابلة خاصة مع سلطة النقد الفلسطينية، كانون أول 2023.
[29] لمزيد من التفاصيل حول صندوق "استدامة +"، مراجعة ملحق رقم (2).

ثانياً: وزارة العمل الفلسطينية،

عملت وزارة العمل في بدايات الأزمة على توفير دعم ومساعدات **للعمال الغزيين** العاملين داخل الخط الاخضر، من خدمات إيواء، وتوزيع مساعدات نقدية، وبالتعاون مع الجهات ذات الصلة، وخاصة مكاتب المحافظين، والمؤسسات الرسمية والأهلية الاخرى، حيث تم صرف دفعة المساعدات المالية النقدية لحوالي 5200 عامل من عمال قطاع غزة الذين طردهم الاحتلال الإسرائيلي قسراً من أماكن عملهم داخل الخط الأخضر، بدعم من وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) والبنك الدولي[30].

وفي مقابلة خاصة لأغراض هذه الورقة البحثية مع وزارة العمل، أشار عبد الكريم مرداوي، مدير عام التشغيل الخارجي في وزارة العمل، الى ان الوزارة عملت منذ بداية أزمة تسريح العمال العاملين داخل الخط الأخضر على:

- إطلاق منصة الكترونية لحصر ومتابعة العمال الغزيين العاملين داخل الخط الأخضر، نظراً لكونهم يشكّلون حالة إنسانية طارئة، وأولوية عمل وطنية، حيث تم استقبال عمال غزة في مكاتب وزارة العمل في الضفة الغربية، وتوجيههم إلى مراكز الايواء، وتم تشكيل لجنة وزارية برئاسة وزارة العمل لإدارة هذا الملف مع كافة الجهات ذات الصلة، حيث افتتاح مراكز الايواء، وتقديم الخدمات الإيوائية والصحية للعمال، ومن ثم العمل مع البنك الدولي ووكالة تشغيل وغوث اللاجئين الفلسطينيين UNRWA، على تقديم الدعم المالي للعمال الغزيين.
- أما مصير عمال قطاع غزة العاملين داخل الخط الأخضر والذي يصل عددهم الى حوالي 18،500 عامل، فقد اشارت وزارة العمل أن الوزارة تتابع امورهم مع كافة الجهات ذات الصلة، وان جزء منهم تم اعادته من قبل الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة، وقسم تم اعتقاله من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وقسم موجود في مراكز الايواء في محافظات الضفة الغربية، وهناك رعاية ومتابعة لهم، وقسم كان موجودا بالأصل في قطاع غزة يوم 7 تشرين أول.
- أما بخصوص العمال والعاملات المسرحين من أعمالهم داخل الخط الأخضر بشكل عام، فقد عملت الوزارة على تقديم الارشاد القانوني لهم، عبر مكاتب الوزارة، ونقابات العمال، لتحصيل حقوقهم من مشغليهم وأرباب العمل داخل الخط الأخضر.

[30] بيان صحفي عن وزارة العمل بتاريخ 2023/11/8. " وزارة العمل والبنك الدولي والأونروا يصرفون دفعة مساعدات مالية لـ 5200 عامل من غزة"

- وعملت الوزارة على التواصل والتنسيق مع سلطة النقد الفلسطينية، لإيجاد حلول ومساعدة العمال المستفيدين من الخدمات البنكية المختلفة، وتوفير الحماية القانونية والاجتماعية لهم.
- أما عن إمكانيات السوق المحلي لاستيعاب حجم العمالة المسرحة، فقد أفادت وزارة العمل ان السوق المحلي الفلسطيني غير قادر على استيعاب كافة العمالة المسرحة، وذلك كون الدورة الاقتصادية بشكل عام تراجعت في الضفة الغربية بشكل كبير نتيجة الحرب والاغلاقات وتقطيع اوصال الضفة الغربية، وتعطلت بشكل كامل في قطاع غزة بسبب الحرب، وأن فرص العمل في السوق المحلي تبقى محدودة.

رؤية وزارة العمل للتعامل مع ملف العمال العاملين داخل الخط الأخضر، والعمال بشكل عام

- إقرار وتنفيذ قانون الضمان الاجتماعي، كونه يوفر الحماية القانونية والاقتصادية والاجتماعية للعمال، والأوضـــاع التي مر بها العمال خلال فترة جائحة كورونا، والأوضـــاع الحالية بعد تسريح العمال العاملين داخل الخط الأخضر، وتراجع سوق العمالة المحلي، مؤشرات كافية على ضرورة إقرار واعتماد قانون الضمان الاجتماعي.
- مواصـلة العمل من خلال لجان قانونية لتحصـيل حقوق العمال الفلسـطينيين العاملين داخل الخط الأخضر، ان كانت حقوق قانونية او مالية، او حماية اجتماعية.
- العمل على فتح أسـواق العمل الخارجية أمام العمالة الفلسـطينية، ولفترات محدودة من الزمن، من أجل توفير البدائل عن سوق العمالة الإسرائيلي[31].

تعمل وزارة العمل ومن خلال صندوق التشغيل الفلسطيني على خلق فرص عمل محلية، وخاصة للنساء، وبلغ عدد المشاريع التي تم تمويلها في العام 2022 (623) مشروع، واجمالي عدد فرص التشغيل الدائمة في العام 2022 (1,239) فرصة، واجمالي عدد فرص التشغيل المؤقتة في العام 2022 (4,756) فرصة[32].

على الرغم من الجهود التي تبذلها وزارة العمل بشأن حقوق العمال، ولكن ما زال المأمول أكبر من ذلك، خاصة مع عمق أزمة العمال، وامتداد فترة الأزمة وتعطلهم عن العمل، والأمر بحاجة الى خطة طوارئ، وليس فقط الى إجراءات مجزأة، او مساعدات هنا أو هناك.

[31] مقابلة خاصة مع مدير عام التشغيل الخارجي في وزارة العمل أ. عبد الكريم مرداوي، تشرين ثاني 2023.
[32] نشرة موازنة المواطن لقطاع العمل 2023.

ثالثاً: وزارة الاقتصاد الوطني

وفي مقابلة خاصة لأغراض هذه الورقة البحثية مع وزارة الاقتصاد الوطني، أشار يوسف رشاد، مدير عام السياسات والتخطيط في وزارة الاقتصاد الوطني، الى ما يلي:

- ما بعد 7 تشرين أول 2023، والحرب عل غزة وما واكبها من تسريح للعمال العاملين داخل الخط الأخضر، وعدم صرف رواتب الموظفين العموميين في موعدها، وشلل الاقتصاد بشكل كلي في قطاع غزة، وتراجعه في الضفة الغربية، كل ذلك أدى الى انكماش اقتصادي، كما هو موضح في التقرير الصادرة عن الوزارة، والبيانات الأسبوعية لمواكبة الحالة الاقتصادية، وما تضمنته من مؤشرات اقتصادية هامة، تشير الى التراجع في المشهد الاقتصادي في فلسطين.
- أما بخصوص توجهات وزارة الاقتصاد الوطني في التعامل مع تسريح العمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر وفي المستوطنات، فقد اشارت الوزارة انها تعمل ومنذ ما قبل الحرب، وضمن توجهاتها الاستراتيجية على تحفيز العمالة في فلسطين نحو مشاريع صغيرة منتجة، وأيضا توطين العمالة المهنية الماهرة في السوق المحلي، تبعا للحاجة لها، وتعزيزا لتوجهات الحكومة بالانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل، ولتعزيز الإنتاج والاقتصاد المحلي، وفي سبيل ذلك توجه الوزارة نحو التخفيف وتسهيل إجراءات التسجيل للمنشآت الصغيرة، من أجل تحفيز تنظيم هذا القطاع، علما ان إمكانية تشغيل ودمج جزء من العمال العاملين داخل الخط الاخضر في سوق العمل صعب حاليا، كون دورة الاقتصاد انكمشت.

- كما ان الوزارة تعمل من خلال الاستراتيجية الوطنية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة MSMEs، التي تعمل على اعدادها على تطوير البيئة القانونية الناظمة للاقتصاد الوطني، وتوفير بيئة أعمال محفزة على الاستثمار، وتسهيل ممارسة الأنشطة الاقتصادية، خاصة أن هذه المشاريع تعد العمود الفقري للاقتصاد الفلسطيني. حيث تقود وزارة الاقتصاد الوطني الجهود لإعداد هذه الاستراتيجية مع وزارة المالية وسلطة النقد وهيئة سوق رأس المال، والعديد من الشركاء الذين تمت مقابلتهم بهذا الخصوص لإنجاز الاستراتيجية. إضافة الى جملة حوافز لمنشآت الاعمال الصغيرة نحو تنظيم عملها، وتعزيز رياديتها.
- كما تعمل الوزارة على قانون التجارة الالكترونية لتنظيم هذا القطاع، وتوفير فرص عمل، بما يضمن ضوابط للعمل، وحماية المستهلك، وهذا الامر سيوفر فرص عمل جيدة خاصة للنساء.

رؤية وزارة الاقتصاد الوطني للتعامل مع قضايا العمال بشكل عام، والعمال العاملين داخل الأخضر، لتجنيبهم الارتدادات الكبيرة لحالات الطوارئ:

ضرورة العمل بشكل استراتيجي على ثلاثة محاور رئيسة وهي:

- إقرار قانون الضمان الاجتماعي، كونه سيوفر حماية اجتماعية قانونية للعمال في حالة أي طارئ.
- تعزيز ريادة الاعمال الصغيرة، وتسهيل إجراءات تنظيمها، وتمويلها، من اجل توفير فرص عمل للعمال والعاملات من خلالها.
- التدريب والتأهيل لأصحاب المشاريع الريادية، والأعمال الصغيرة، من اجل اكسابهم المعارف والخبرات والمهارات اللازمة لسوق العمل.

حيث تشكل المحاور الثلاث أولويات للعمل، خاصة بعد الازمات التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني والعاملين في القطاع الخاص ان كان داخل الخط الاخضر او حتى بالسوق المحلي، خاصة بعد جائحة كورونا، والازمة الحالية المتمثلة بالحرب على غزة.

- اما بخصوص إمكانية **ان تطلق الحكومة/ الوزارة حزم تحفيزية للاقتصاد، فقد اشارت الوزارة الى انه** من الصعوبة بمكان ذلك في هذه المرحلة بسبب الأزمة المالية التي تمر بها السلطة الفلسطينية، وتقلص مواردها، خاصة مع احتجاز إسرائيل لأموال جديدة من المقاصة، وانكماش الدورة الاقتصادية، علما انه تم عمليا تم العمل في طور مشاورات اعداد الخطة الاستراتيجية 2024-2029 على دراسة توجهات نحو تحفيز العاملين داخل الأخضر نحو التوجه للسوق المحلي، خاصة وان السوق المحلي بحاجة الى العديد من التخصصات المهنية، وهناك نقص بالوضع الطبيعي في توفرها، إضافة الى العمل على انشاء المشاريع الخاصة من خلال تسهيلات في التسجيل والتدريب والتمويل، تفاديا من الوقوع في أزمات قادمة، خاصة مع الواقع الفلسطيني المضطرب، والمعرض للأحداث الطارئة[33].

يلاحظ ان وزارة الاقتصاد الوطني عملت على رصد تأثيرات الحرب على غزة على المشهد الاقتصادي، ولكم لم تقم بإجراءات جوهرية للتعامل مع التحديات الاقتصادية وتخفيف الأعباء على العمال المسرحين.

[33] مقابلة خاصة مع مدير عام السياسات والتخطيط في وزارة الاقتصاد الوطني، أ. رشاد يوسف، تشرين ثاني 2023.

الحاجة الى خطط وسياسات وإجراءات جوهرية تجاه الانفكاك الاقتصادي الفعلي عن إسرائيل،

يلاحظ من خلال العرض السابق، **انه لا توجد** خطط وسياسات وإجراءات جوهرية تجاه الانفكاك الاقتصادي الفعلي عن إسرائيل، خاصة فيما يتعلق بقضايا العمال، بل وأن الإحصاءات الرسمية تشير إلى تزايد مطرد في عدد العمال العاملين داخل الخط الأخضر والمستوطنات خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي يتناقض وتوجهات الحكومة بالانفكاك الاقتصادي عن الاحتلال، وفي ذات الوقت يضع العمال والعاملات في مهب الريح، حال اغلاق المناطق داخل الخط الأخضر، الأمر الذي يعني فقدان الحماية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية لمئات الاف الفلسطينيين، وحوالي (20%) من القوى العاملة في فلسطين، لذا توجد ضرورة لاشتقاق وانفاذ خطط على مستوى الاقتصاد الكلي تجاه الانفكاك الاقتصادي، والتحرر من قيود الاقتصاد الإسرائيلي، ومنها خلق فرص عمل في السوق الفلسطيني من خلال تعزيز الصناعات المحلية، واستثمار الخبرات المهنية والحرفية المتقدمة للعمال الفلسطينيين العاملين داخل الخط الأخضر في مشاريع محلية، في القطاعات الصناعية والزراعية والحرفية، خاصة مع وجود نقص واحتياج لذلك في السوق الفلسطيني، وتعظيم المنتجات الوطنية الفلسطينية، واحلالها مكان الاستيراد الخارجي إن كان من إسرائيل أو عبر إسرائيل.

وهذا الأمر لا يمكن انفاذه من خلال جهود فردية أو قطاعية على مستوى الاقتصاد الجزئي، وإنما يتطلب الأمر إجراءات على مستوى الاقتصاد الكلي، وبخطط وطنية، ودعم على مستوى الحكومة ككل، والقطاع الخاص، وباستثمار كافة الموارد المتاحة، فثمن تبعية الاقتصاد الفلسطيني، للاقتصاد الإسرائيلي مكلفة جداً على المدى القصير والمتوسط والبعيد، ومشكلة العمل داخل الخط الأخضر، وإن حلّت في الأمد القريب، إلا أنها ستنفجر مرة أخرى، ما لم تكن هناك خطة وطنية متكاملة للبدء الفعلي بالانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل، وتوجد قطاعات واعدة للعمل عليها في فلسطين، إن كان على مستوى الصناعات المختلفة، أو الزراعة، أو الحرف، أو الخدمات.

علما أن وجود وانفاذ خطة وطنية للانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل، وتوفير حاضنة أعمال للعمال الفلسطينيين، سيعود بالجدوى والنفع على السلطة الفلسطينية ذاتها، من خلال معالجة الاختلال القائم في الميزان التجاري، تبعا للفجوة الكبيرة بين الصادرات والواردات، وسيخفف من إيرادات المقاصّة، وتحكم إسرائيل بها، وفي ذات الوقت سيعزز الاقتصاد الوطني المقاوم، وسيوفر الحماية الاجتماعية والاقتصادية للعمال الفلسطينيين، وسيحقق الرؤية الوطنية بالاقتصاد المقاوم، والانفكاك عن الاحتلال.

الاستنتاجات والتوصيات

❖ أولا: الاستنتاجات

- منذ السابع من تشرين أول 2023، والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، واغلاق الضفة الغربية وتسريح العمال العاملين داخل الخط الأخضر، فإن العمال تعرضوا الى أزمة متعددة الأبعاد: اقتصادية، اجتماعية، قانونية، كشفت معها حالة التبعية الاقتصادية للاحتلال وتحكمه في مجمل حياة الفلسطينيين.

- لا توجد آليات وطرق جوهرية للتكيف مع الأزمة، وتجاوز تداعياتها من قبل العمال والعاملات، وانما توجد إجراءات فردية، وحلول مؤقتة، وضمن المتاح للتخفيف من أثر الأزمة، والتعامل مع التحديات التي تواجههم نتيجة انقطاعهم عن العمل في إسرائيل.

- توجد جهود حكومية أو غير حكومية لمساندة العمال، **ولكنها غير كافية**، ولا تتناسب الاستجابة الحكومية، مع حجم احتياجات العمال تبعاً لحجم التحديات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، ولا توجد خطط طوارئ، للتعامل مع الحالة، أو أي جهد لدراسة معمقة حول انعكاس تلك الأزمات على واقع العمال وغيرها من الجوانب.

- يوجد تراجع عام في الاقتصاد الفلسطيني، ففي قطاع غزة شلل كامل، وفي الضفة الغربية تراجع حاد في الاقتصاد، الأمر الذي أثر سلباً على امكانية توفير فرص عمل للعمال المسرحين من داخل الخط الأخضر في السوق المحلي، دون خطة عمل على مستوى الاقتصاد الكلّي.

- تتعمق مشكلة العمال المسرحين غير المنظمين، كبار السن، أو النساء، أو العاملين بتصاريح غير العمل، أو العاملين في المناطق الصناعية والمستوطنات، كون لا حقوق عمالية لهم.

- سلطة النقد عملت على إجراءات للتخفيف من الأثار المترتبة على تسريح العمال، منها ما هو خاص بقطاع غزة، ومنها إطلاق "استدامة+" لتحفيز الاقتصاد المحلي، ومنها إجراءات لاحتواء إشكاليات عمال الضفة، ولكنها غير كافية، ولا توجد حلول جوهرية لتحديات العاملين المسرحين من العمل داخل الأخضر، مثل الشيكات والقروض، وبالأماكن العمل على حلول أخرى.

- على الرغم من بيانات سلطة النقد التي تشير إلى أن نسبة تسديد قروض العمال مرتفعة، نسبة الشيكات المرتجعة منخفضة، ولكن لا يمكن تعميم ذلك على الفترة القادمة، كون العمال تدبروا أمورهم بشكل مؤقت خلال الشهر الأول من الأزمة بطرق عدة، ولكن هذه الطرق ستستنفذ مع الزمن.

- وزارة العمل عملت على تقديم الدعم والايواء لعمال قطاع غزة، والذي تم طردهم للضفة الغربية، ومن خلال لجنة وزارية، وضمن الإمكانيات المتاحة.

- وزارة العمل عملت على تقديم الدعم والاستشارة القانونية للعمال المسرحين من الضفة الغربية، ولكن لم تقدم حلول جوهرية لهم، أو بدائل مناسبة بتوفير فرص عمل أخرى، أو مساعدات مادية.

- وزارة الاقتصاد الوطني تعمل على تحفيز العمالة في فلسطين نحو مشاريع صغيرة منتجة، وأيضا توطين العمالة المهنية الماهرة في السوق المحلي، تبعا للحاجة لها، وفي سبيل ذلك توجه الوزارة نحو التخفيف وتسهيل إجراءات التسجيل للمنشآت الصغيرة، من أجل تحفيز تنظيم هذا القطاع، علما ان إمكانية تشغيل ودمج جزء من العمال العاملين داخل الخط الاخضر في سوق العمل صعب حاليا، كون دورة الاقتصاد انكمشت.

- تعمل وزارة الاقتصاد الوطني على تطوير البيئة القانونية الناظمة للاقتصاد الوطني، وتوفير بيئة أعمال محفزة على الاستثمار، وتسهيل ممارسة الأنشطة الاقتصادية، وتوفير حوافز لمنشآت الاعمال الصغيرة نحو تنظيم عملها، وتعزيز رياديتها.

- إقرار قانون الضمان الاجتماعي، أفضل الخيارات لتوفير الحماية القانونية والاجتماعية والاقتصادية للعمال، بكافة تصنيفاتهم، ولكن توجد إشكالية بثقة العمال بالقائمين على الضمان الاجتماعي، وخاصة الجهات الحكومية.

- لا توجد خطط وطنية على مستوى الاقتصاد الكلي للانفكاك الاقتصادي عن الاحتلال، ومن ضمنها توفير فرص عمل للعمال العاملين داخل الخط الأخضر والمستوطنات، الأمر الذي يبقى مشكلة العمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر قائمة.

❖ ثانيا: التوصيات

- ضــرورة قيام الحكومة بإطلاق حزمة تحفيزية للاقتصــاد المحلي، يتم من خلالها توفير فرص عمل للعمال المســـرحين من أعمالهم، بناء على خطة علمية متكاملة، وباســـتثمار الموارد المتاحة، وإعادة ترتيب أولويات الانفاق العام لدعم هذه الخطة.

- ضــرورة تســريع الحوار الوطني المجتمعي حول قانون الضــمان الاجتماعي من أجل اقراره، كونه الضـمان لتوفير الحماية الاجتماعية للعمال والعاملات في فلسـطين، مع ضـرورة تعزيز الموثوقية في الهيئة المشرفة على الصندوق.

- ضرورة قيام سلطة النقد الفلسطينية بالتعميم على المصارف العاملة في فلسطين من أجل المساهمة في حماية عملائها من العمال العاملين داخل الخط الأخضر، ومنح تسهيلات بنكية، مثل تأجيل القروض لثلاثة أشهر بدون فوائد، اعفاء الشيكات الراجعة من الرسوم والتصنيف الائتماني السلبي، وغيرها.

- ضرورة قيام وزارة العمل بتوفير الدعم القانوني للعمال، من أجل الحصول على مستحقاتهم لدى أرباب العمل والمشغلين الإسرائيليين، وشركات الاستثمار الإسرائيلية، وإصدار نشرات توعوية غي هذا الشأن، واستثمار مواقع التواصل الاجتماعي للتوعية بالحقوق العمالية.

- تعميم الحكومة على القطاعات الخاصة والهيئات المحلية المقدمة للخدمات الأساسية (ماء، كهرباء، اتصالات) بتسهيلات للدفع للعمال المتعطلين عن العمل، خاصة مع تحوّل التعليم للتعليم الالكتروني لضمان حق أطفال العمال في التعليم.

- تعزيز المنتج الوطني، من اجل خلق فرص عمل للعمال، وأيضا لتعزيز الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل، ولتعزيز الإيرادات المحلية.

- إلزام القطاع الخاص بالمساهمة في تحمّل أعباء الأزمة، من خلال بند المسؤولية المجتمعية، واستثمار ذلك في خلق فرص عمل للعمال.

توصية رئيسة: لا يمكن معالجة الاختلال القائم في الاقتصاد الفلسطيني، إلا من خلال تحرره من الاقتصاد الإسرائيلي، خاصة مع تراكم التشوهات في الاقتصاد الفلسطيني على مدار سنوات الاحتلال، وما كرسته اتفاقية باريس الاقتصادية من قيود وتكبيل للاقتصاد الفلسطيني، واتاحة المجال لإسرائيل للتحكم بمعظم الإيرادات الفلسطينية عبر المقاصّة، وهذا الأكر يستوجب العمل ضمن خطة وطنية للانفكاك الاقتصادي عن الاحتلال، وضرورة رفض اتفاقية باريس، والتحرر من قيودها، وتعزيز الاقتصاد الوطني المقاوم، عبر تنمية الصناعات المحلية، وإعادة التوجه للقطاع الزراعي، بخطة عمل وطنية، تشارك فيها كافة القطاعات.

المراجع والمصادر

- الإعلان العالمي لحقوق الانسان.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- اتفاقيات العمل الدولية الصادرة عن منظمة العمل الدولية.
- القانون الأساسي الفلسطيني.
- قانون العمل رقم (7) لعام 2000.
- أهداف التنمية المستدامة 2030.
- الخطة الوطنية للتنمية 2021-2023، من إصدارات مجلس الوزراء.
- الاستراتيجية القطاعية للعمل 2021-2023.
- العمل الفلسطيني في إسرائيل 1967-1997، من إصدارات معهد دراسات السياسات الاقتصادية "ماس" 1998.
- شلومو غازيت، العصا والجزرة: الحكم الإسرائيلي في الضفة الغربية، من منشورات مؤسسة بيسان للنشر 1987.
- رندة جبر، مشكلة العمال الفلسطينيين في إسرائيل، من إصدارات مجلة الدراسات الفلسطينية، 1991، العدد 5.
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، مجزرة عيون قارة، https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2ZCkg2a24362973294a2ZCkg2
- العمال الفلسطينيون في إسرائيل، من إصدارات جمعية عنوان العامل، لدعم العمال الفلسطينيين والدفاع عنهم في إسرائيل، https://www.kavlaoved.org.il/ar2020 .
- النتائج الاساسية لمسح القوى العاملة، دورة الربع الثالث (تموز – ايلول، 2023)، الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتاريخ 2023/11/8.
- ورقة حقائق حول أوضاع العمال الغزيّين داخل الخط الأخضر بعد إعلان الحرب العدوانية على قطاع غزة، من إصدارات مركز بيسان للبحوث والانماء 2023/11/18.
- مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال– تشرين الثاني 2023، من إصدارات سلطة النقد 2023/11/30.

- مؤشرات الرصد الاقتصادي لتداعيات العدوان الإسرائيلي على المنشآت في الضفة الغربية لشهر تشرين ثاني 2023، من إصدارات وزارة الاقتصاد الوطني بتاريخ 2023/12/5.
- تقرير رصد أداء المنشآت الاقتصادية نتيجة الانتهاكات الإسرائيلية في المحافظات الشمالية، خلال العدوان الإسرائيلي على المحافظات الجنوبية– قطاع غزة، تشرين ثاني، نوفمبر، 2023، من إصدارات وزارة الاقتصاد الوطني كانون أول 2023.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2022. رام الله – فلسطين.
- بيان صادر عن سلطة النقد الفلسطينية بتاريخ 2023/10/25، حول التسهيلات البنكية للمقيمين في قطاع غزة.
- بيان صحفي عن وزارة العمل بتاريخ 2023/11/8. " وزارة العمل والبنك الدولي والأونروا يصرفون دفعة مساعدات مالية لـ 5200 عامل من غزة".
- نشرة موازنة المواطن لقطاع العمل 2023.
- الصفحة الإلكترونية لمؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية www.btl.gov.il/Arabic%20HomePage/Pages/default.aspx.

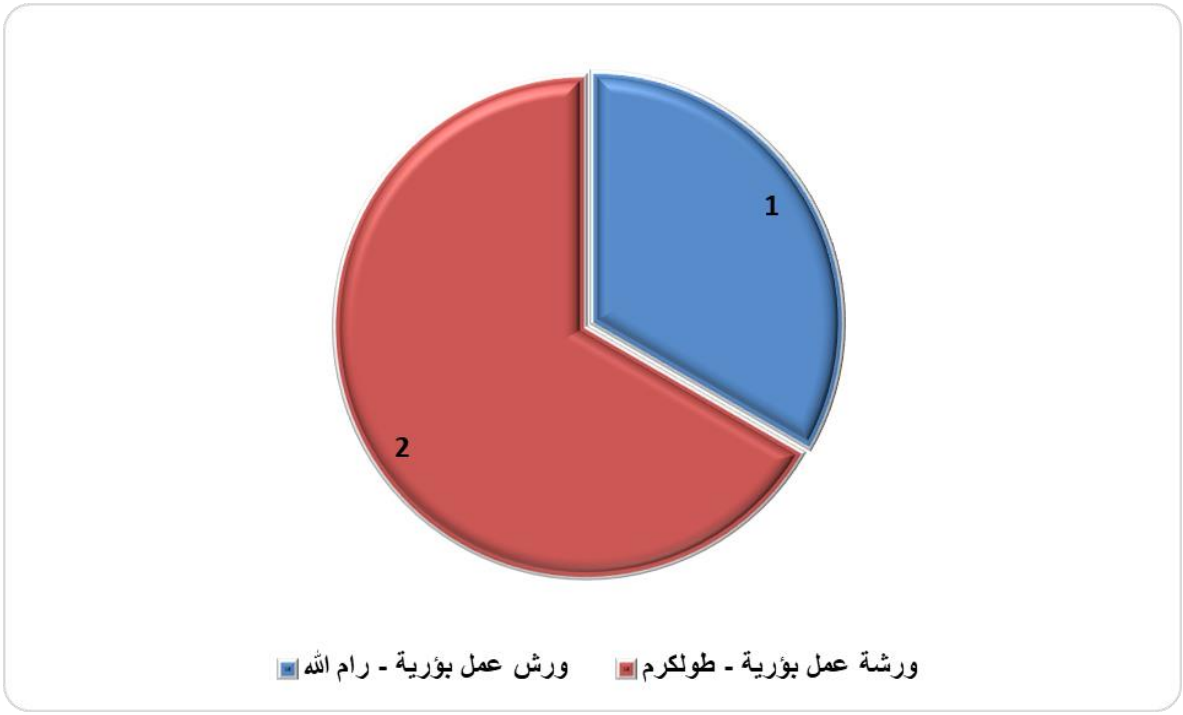
المقابلات الحصرية لأغراض الدراسة:

- مقابلة خاصة مع مدير عام السياسات والتخطيط في وزارة الاقتصاد الوطني، أ. رشاد يوسف، تشرين ثاني 2023.
- مقابلة خاصة مع مدير عام التشغيل الخارجي في وزارة العمل أ. عبد الكريم مرداوي، تشرين ثاني 2023.
- مقابلة خاصة مع سلطة النقد الفلسطينية، كانون أول 2023.

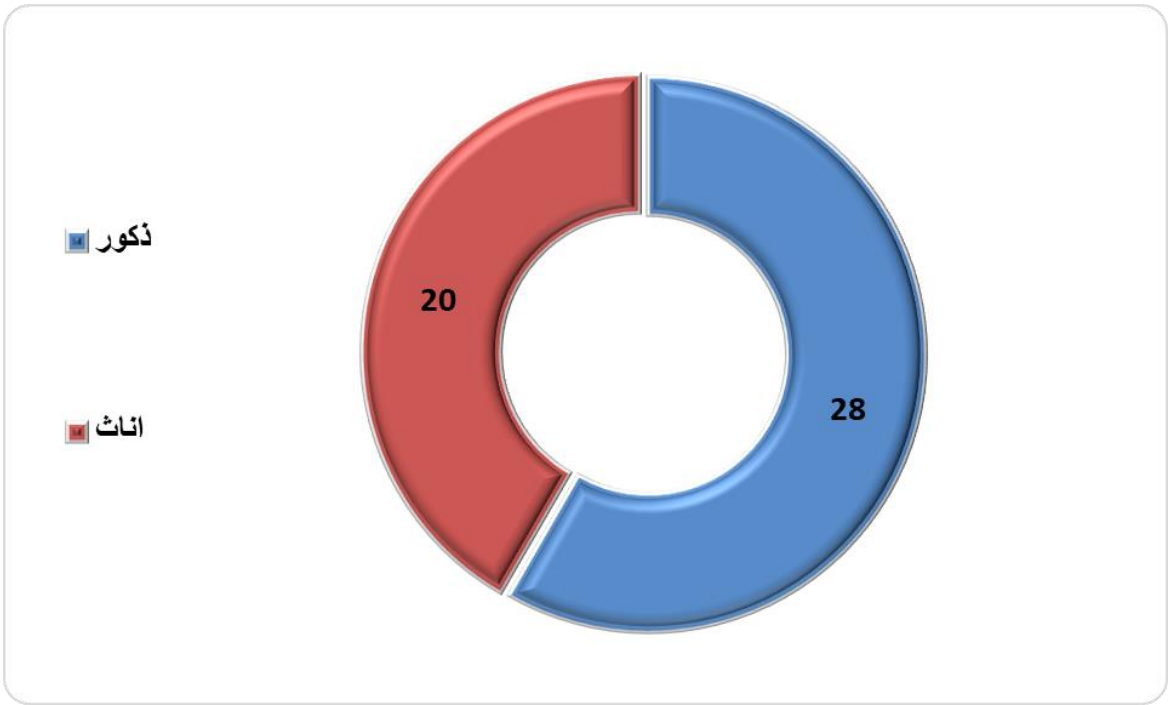
الملاحق

ملحق رقم (1):

شكل يوضح توزيع ورش العمل البؤرية جغرافيا



شكل يوضح توزيع المشاركين والمشاركات في ورش العمل تبعا للجنس



ملحق رقم (2):

صندوق "استدامة +" لمساعدة المنشآت المتضررة من تبعات الحرب[34]

أطلقت سلطة النقد الفلسطينية صندوق "استدامة +" بقيمة 500 مليون شيكل، لتوفير التمويل للقطاعات الاقتصادية المختلفة، بهدف ضخ سيولة في السوق الفلسطيني، ومساعدة المنشآت المتضررة من تبعات الحرب على التعافي والاستدامة في دورتها المالية، بما ينعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني. يوجه الصندوق نحو منح تمويلات بفائدة منخفضة، وبشروط ميسرة، وفترات سداد متوسطة وطويلة الأمد، مع فترات سماح كافية لضمان استفادة القطاعات الاقتصادية المستهدفة، وهي: القطاعات المتضررة من الأوضاع الاقتصادية الحالية مع التركيز على القطاعات الصحية والزراعية وتمويل الطاقة المتجددة والحفاظ على البيئة، بما يشمل المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، والمنشآت المتوسطة والكبيرة، في القطاعات المذكورة.

يهدف المشروع كذلك لمساعدة المنشآت المتضررة، والأكثر تضرراً، على التعافي من تداعيات الأزمة السياسية والاقتصادية الناتجة عن الحرب، وتوفير المواد الخام والمواد اللازمة لاستمرار عملها وتطوير منتجاتها، والحفاظ على الأيدي العاملة لديها، واستدامة دورة الإنتاج، ومعالجة شح السيولة، ويشترط صندوق "استدامة +" منح التمويل للمنشآت المستهدفة بمعدل أسعار فائدة بنسبة 5 % متناقصة لكافة البرامج، على أن تقوم سلطة النقد بتصميم برنامج حوافز للمستفيدين من برامج التمويل من خلال منحهم استرداد نقدي في حال الالتزام بالسداد.

وصندوق "استدامة +" يأتي ضمن سلسة من التدخلات الهادفة الى معالجة آثار التراجع الحاد في التدفقات النقدية الواردة إلى الاقتصاد الوطني، وكان من بينها تعليمات أصدرتها سلطة النقد للمصارف، بتأجيل سداد أقساط القروض في قطاع غزة وإعادة هيكلتها أو جدولتها في الضفة والقطاع بهدف حماية التصنيف الائتماني للمقترضين المتأثرين بتداعيات الحرب. حيث أن سلطة النقد ستقوم بكل ما من شأنه مساعدة الأفراد والشركات على تجاوز هذه الظروف العصيبة، والإبقاء على الدورة الاقتصادية، مع اتباع إجراءات حصيفة للإبقاء على متانة الجهاز المصرفي وزيادة مناعته للتعامل مع أية صدمات متوقعة في الاقتصاد.

وكانت سلطة النقد قد أطلقت صندوق "استدامة"، في عام 2020، لمساعدة المنشآت المتضررة من آثار جائحة "كورونا"، واستفاد من الصندوق أكثر من 3000 مشروع، وبلغ إجمالي قيمة التسهيلات التي

[34] سلطة النقد الفلسطينية، إطلاق صندوق "استدامة +" https://www.pma.ps/ar

منحت 159 مليون دولار، يذكر ان برنامج صندوق استدامة التقليدي ما زال قائما سواء فيما يتعلق بالمشاريع متناهية الصغر او الصغيرة والمتوسطة. وتعمل سلطة النقد على تطوير منصة منشأتي وهي منصة تفاعلية تهدف الى تقديم المشورة الاقتصادية ودراسة الجدوى للمشاريع، كما يمكن للراغبين الحصول على التمويل التقدم بطلب للبنك الذي يتم التعامل معه من خلال منصة "منشأتي".